

بدل الخلع ثم يتم الخلع بقولها حتى يجبرها الزوج ولو قال صل
لاخر اشترى مني مني هذا العبد بكذا فقال اشترى مني لا يتم البيع
حتى يقول البايع بعد ذلك بعت منك والفرق بين الغضون
كلها ان قول زوجي نفسك مني هذا امر وهو توكيل فصارت
وكيلا وهي اصيله في حق نفسها والواحد يصح موجبا
وقابل في النكاح والواجبة التسمية المرفان مهر المثل
يثبت من غير ذلك وفي الخلع الامر به توكيل ايضا وهي اصيله
في حق نفسها والواحد يصح قايما من جانبين لكن اذا لم
يكن فيه ذكر بدل وليس فيه بدل معين محتاج للائتمار
والاستنقاص والواحد لا يصح متزيدا ومستقصا
واذا كان البدل مسمى لم يجز اليه وفي البيع قوله اشترى بكذا
توكيل ايضا ثم الشخص الواحد لم يصح موجبا وقابل فان
قال خويش بن دادي او قال خويش بن جندب بن ازم
خردي فقد اختلف المشايخ ببيع بعضهم جعلوا استنقاها
ولا بد من الواجب في الكل وبعضهم جعلوا بمنزلة الامر فثبت
بمن دده وخويش بن ازم بنجر قال الامر الامام عمر النسفي
معنى الامر راجع لما مر انه توكيل ولا يحتاج التوكيل الى افظ الا

خاصة

خاصة فان العرف جرى بين الناس انهم يقولون عند العقد
خويش بن دادي او خويش بن ازم خويش بن دادي او خويش بن ازم
من هذا بمنزلة الامر وفي لفظ الامر بصير وكيل فكذا هذا والاجارة
كالبيع في جميع ما ذكرنا وكذا الصلح رجل قال لاخر زوج ابنتك
من ابني فقال ساس دارم فقال بغير قيم لا ينعقد بهذا
النكاح لان من الكلمة تتعمل للوعد امرأة وكلت رجلا
ليزوجها من رجل فزوجها التوكيل وكان في مجلس العقد
التوكيل والموكلة والزوج وامرأتان ينعقد النكاح لان
المرأة اذا كانت حاضرة كانت هي المزوجة والتوكيل والمرأتان
شهود فان انكر الزوج او الموكلة العقد يقبل شهادة التوكيل
والمرأتين اذا لم يقل التوكيل نمازوجهامنه بالوكالة لانه
يكون شهادة على اثبات فعل نفسه ولا يكفي ان يقول
هي امراته بل لابد من اثبات العقد ولو قال قال التوكيل
يقول هي امراته هذا بعقد صحيح تام بزوج من له ولاية
الزوج وقبول من له ولاية القبول حتى يصح ذلك لا يبعد
ولا احفظ روايته في هذا رجل تزوج امرأة علي دينار وها
مثلها الوفاء وماتت المرأة والاولياء لم يعلموا بذلك